المحاضرة الأولى: مدخل إلى التحليل المالي

تمهيد:

إن الحصول على الأموال واستثمارها يستلزم اختيار الأنسب من بين المصادر المتاحة وتوجيهها أفضل استخدام اقتصادي داخل المؤسسة بما يخدم الهدف النهائي للمؤسسة والمتمثل في تعظيم حقوق الملكية، ومن حيث أن القيام بأي من هذه الوظائف، مع ما تتضمنه من خيارات غير محدودة، يتطلب دائما توافر كمية مناسبة من المعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا بإجراء تحليل للمعلومات المتاحة في المؤسسة، باستعمال أدوات تحليلية تتناسب وطبيعة الأسئلة المطروحة للإجابة عنها، الأمر الذي اظهر مدى الحاجة إلى وظيفة التحليل المالي. ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن أهمية التحليل المالي لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل أن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها، ودائنيها وموظفيها وغيرهم لما لهذه المجموعات من مصالح يتطلب المحافظة عليها الحصول على أدق ما يمكن من المعلومات عن الشركة و أدائه أو مدى سلامة أوضاعها المالية، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستعمال أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة، وتعرف العلاقات التي تربطها، والأهمية النسبية لكل بند منها، والاتجاهات التي يتخذها أداؤها.

مفهوم التحليل المالي

تعريف التحليل المالي: يقصد بالتحليل المالي " عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة في القوائم المالية: ميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الجداول الملحقة.. الخ إلى معلومات تساعد على عملية اتخاذ القرارات في المؤسس."

."يعرف التحليل المالي بأنه " عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار.

وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية :

1- التركيب المالي للمؤسسة Financial Structure المتمثل في أصول الشركة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول.

2- دورتها التشغيلية (Operating Cycle) المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة)، وبيعها وتحصيل ثمنها .

3- الاتجاهات (Trends) التي يتخذها أداء الشركة على مدى سنوات عدة .

4- المرونة (Flexibility) التي تتمتع بها الشركة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، كالانحراف في المبيعات والانحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة .

أهمية التحليل المالي:

تنبثق أهمية التحليل المالي باعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، مع توضيح حجم التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر وتأثيرها على الهيكل المالي للمؤسسة. وعموما تتمثل أهمية التحليل المالي في:

- إن التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهو أشبه بجهاز إنذار مبكر بالنسبة للمؤسسات.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يعتبر التحليل المالي من خلال مؤشراته المختلفة أداة من أدوات التخطيط.
- التحليل المالي أداة محورية في عملية اتخاذ القرارات لاسيما القرارات المرتبطة بتوسع المؤسسة أو اندماجها ....الخ.
- يتم الاعتماد عمى نتائج التحليل المالي في ترشيد قرار المنح أو الرفض للتسهيلات الائتمانية المطلوبة.

المهتمون بالتحليل المالي:

1. **المستثمرون** :يهتم المستثمرون في الوحدة الاقتصادية بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عما يلي :
   - أداء الشركة على المدى القصير والطويل، وكذلك قدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات.
   - الاتجاه الذي اتخذته ربحية الشركة على مدى فترة معقولة من الزمن.
   - سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها.
   - الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والعوامل التي قد تؤثر فيه مستقبلا .
   - الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف والقوة التركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.
   - نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء المؤسسات المشابهة في النشاط والحجم والعمر وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي إليها.
   - إمكانيات تطور الشركة ونموها وتأثير ذلك على الارباح والقيمة السوقية لأسهمها .
2. **إدارة الشركة**: يستعمل التحليل من قبل مختلف المستويات الإدارية في الشركة لتحقيق واحدة من الغايات التالية، أو كلها مجتمعة

- تقييم ربحية الشركة والعوائد المحققة على الاستثمار .
- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة .
- مقارنة أداء الشركة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم و المشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة الى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها الشركة .
- تقييم فاعلية الرقابة .
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة .
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات .
- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة .
- تشخيص المشكلات الحالية .
- التخطيط للمستقبل .

3. سماسرة الأوراق المالية : ويهدف هؤلاء، من التحليل المالي، الى التعرف على ما يلي :

- التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في الشركة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم .
- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء .

4. الدائنون يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، و يتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية :

- سيولة الشركة باعتبارها من افضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير .
- هيكل الشركة المالي و المصادر الرئيسية للأموال و استخدامها و التوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل.
- تعرف قدرة الشركة على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة الأجل و الطويلة الأجل معا .
- السياسات التي اتبعتها الشركة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية .
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة .
- التدفقات النقدية و مدى انتظامها و كفايتها لتلبية احتياجات الشركة .

5. العاملون في الشركة

ويهتم العاملون في الشركة بنتائجها على نحو رئيسي و ذلك لسببين أساسيين، هما :

- تعزيز شعور الانتماء و الشعور بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية.
- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من تعرف الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة .

6. المصالح الحكومية

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة الى الأهداف التالية :

- التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها .
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية .
- مراقبة الأسعار .
- غايات إحصائية .

7. المؤسسات المتخصصة بالتحليل وتقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي، أما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر الشركة، وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجور معينة . وقد تتولى الوحدة الاقتصادية نفسها الطلب إلى مؤسسات متخصصة القيام بتحليل أوضاعها المالية و نشر نتائجها و تصنيفها الائتماني في السوق. وتؤثر نتيجة هذا التحليل المنشور على قدرة الوحدة الاقتصادية في الاقتراض وسعر هذا الاقتراض؛ إذ أن الشركة ذات التصنيف الجيد ستقترض بسعر فائدة أقل من تلك المؤسسات التي تحتل مكانة أقل نتيجة للتحليل المعد عنها . ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكي شركة Standard & Poor's وشركة Dun & Bradstreet التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات، و كذلك Robert Morris Association والأخيرة تابعة لجمعية البنوك في أمريكا وتكرس جهدها لخدمة القطاع المصرفي .

أدوات التحليل المالي

1. التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية (التحليل المقارن للقوائم المالية)

للتحليل المقارن نوعان:

1. أولا: التحليل المقارن الأفقي (تحليل ديناميكي):

يعتمد على المقارنة بين بند من البنود الواردة في القوائم المالية للبنك في تاريخين متتاليين أو أكثر، وعادة ما يظهر هذا التحليل التغيرات والفروقات المجردة في قيمة هذا البند من البنود مقيمة بوحدات النقود، كما يظهر معدل التغير في هذا البند، وعلى ذلك فإنه

المحاضرة الأولى: مدخل إلى التحليل المالي

يمكن تشبيه التحليل بهذا الأسلوب، بأسلوب الأرقام القياسية التي تعتبر أن رقم الأساس هو 100 وتقاس على أساسه التغيرات في قيم البنود في الفترات اللاحقة.

ويتم التحليل الأفقي على خطوتين:

- **الأولى:** حساب التغير لكل بند من بنود الميزانية سواء بالزيادة أو بالنقصان على مدى فترتين زمنيتين قد تكونان متعاقبتين أو غير متعاقبتين وفقا للمعادلة التالية:

التغير بين فترتين= قيمة البند خلال فترة التحليل الحالية– قيمة البند خلال فترة الأساس.

- **الثانية:** حساب الأهمية النسبية لهذا التغير ويقصد بها النسبة المئوية لهذا التغير، بقسمة مقدار الزيادة أو النقصان على قيمة البند في سنة الأساس وفقا للمعادلة التالية:

النسبة المئوية للتغير= التغير بين فترتين ÷ قيمة نفس البند خلال فترة الأساس

ولكن يجب الانتباه عند تطبيق هذه المعادلات، وذلك عندما تكون قيمة البند في فترة الأساس مثلا قيمة سالبة عندها يكون من غير الممكن حساب النسبة المئوية للتغير.

يقوم المحلل المالي بفحص التغيرات التي تظهرها المقارنة والتعليق عليها، ومن الضروري معرفة الأسباب والعوامل وراء

كما أن تحليل عدد من القوائم لفترات متلاحقة يفيد في عملية التوقع لما سوف تكون عليه قيم البنود في المستقبل بفرض ثبات الظروف، إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

– اعتماده على فترة الأساس التي قد لا تمثل فترة عادية من حياة البنك، بحيث تصلح كمقياس لتعليل تغيرات لاحقة.

– إن القوائم المقارنة – والمقصود هنا الميزانية العمومية – ما هي إلا تصوير موجز وسريع للمركز المالي في لحظة معينة، ولا تبين حجم النشاط خلال العام.

وبذلك فإن الاقتصار على هذا الأسلوب من التحليل قد لا يفي بالغرض الذي من أجله تم القيام بالتحليل، حيث قد يوضح تقدما في تطوير هيكلي كل من الموارد والاستخدامات أو الإيرادات والمصروفات عن سنة المقارنة ومع ذلك فإن المركز المالي أو نتائج الأعمال تكون دون المستوى المطلوب.

اسم البند أو الحساب	السنة الحالية	السنة السابقة	التغير	
			قيمة	%

مجموع الأصول				
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين				

ثانيا: التحليل المقارن العمودي أو الرأسي (الأهمية النسبية) :يعني تحليل كل قائمة مالية على حدى تحليلا رأسيا، وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها، أو إلى إجمالي مجموعة داخل القائمة المالية، أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموعة القائمة نفسها، أو النسبة إلى عنصر معين متحكم في القائمة.

فالتحليل العمودي هو تحليل ساكن ويوضح النسبة المئوية التي يساهم بها كل بند أو عنصر من عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل إلى إجمالي أي منهما، ومدى تأثيره على نشاط المؤسسة، وينطبق ذلك بالطبع على كل من الموارد والاستخدامات والإيرادات والمصروفات، وبذلك يمكن ربط فقرات القوائم المالية ومجاميعها الفرعية في جدول جديد معد على أساس النسب المئوية، والهدف من دراسة هيكل الموارد والاستخدامات هو التأكد من سلامة هذا التوزيع الذي يمثل ناتج السياسات السابقة أو الحالية.

اسم البند أو الحساب	السنة الحالية		السنة السابقة	
	قيمة	%	قيمة	%
مجموع الأصول		100		100
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين		100		100

2.التحليل بواسطة المؤشرات أو النسب المالية: يعتبر حتى الآن من أهم أساليب التحليل، كما يمكن أن يدعم أسلوب النسب المالية باستخدام أسلوب الدراسة المقارنة عن طريق مقارنة النسب المستخرجة أفقيا في تاريخين مختلفين أو أكثر للتعرف على اتجاهات النسب وأسباب هذه الاتجاهات وكذلك الاتجاه العام للعلاقات المختلفة بين العناصر والمفردات المتعددة